تأثير العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (1984 - 2024): دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

أ.ايمان عمر بن سعد*

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1984–2024، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) وتقنيات تصحيح الخطأ (ECM). واشتملت الدراسة على أربع متغيرات تمثل العمق المالي هي: نسبة التعامل المصرفي، وحجم أصول القطاع المصرفي، وإجمالي الائتمان، وعرض النقود الموسع، إلى جانب سعر النفط كمتغير ضابط. وأظهرت النتائج أن مؤشر نسبة التعامل المصرفي له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في كل من الأجل الطويل والقصير، بينما أظهرت متغيرات حجم أصول القطاع المصرفي وإجمالي الائتمان وعرض النقود الموسع تأثيرات معنوية سلبية في الأجل الطويل. أما سعر النفط فقد أظهر عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يشير إلى محدودية تأثير الصدمات النفطية على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة، وأوصت الدراسة بتعزيز جودة الوساطة المالية، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وإعادة هيكلة سياسات التوسع النقدي بما يتوافق مع النمو الحقيقي، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، النمو الاقتصادي، القطاع المصرفي، نموذج ARDL.

Abstract

This study aims to analyze the impact of financial depth indicators on economic growth in Libya over the period 1984–2024, employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and Error Correction Model (ECM) techniques. The study considers four financial depth variables: banking transaction ratio, size of the banking sector's assets, total credit, and broad money supply, alongside oil price as a control variable. The results indicate that the banking transaction ratio exerts a positive and statistically significant effect on economic growth in both the long and short run, whereas the size of the banking sector's assets, total credit, and broad money supply show significant negative effects in the long run. Oil price, however, exhibits no statistically significant relationship with real GDP, suggesting a limited influence of oil shocks on Libya's economic growth during the examined period. Based on these findings, the study recommends enhancing the quality of financial intermediation, directing credit toward productive sectors with high value added, restructuring monetary expansion policies to align with real growth, and promoting financial inclusion alongside digital banking transformation.

Keywords: Financial depth, Economic growth, Banking sector, ARDL model.

* محاضر مساعد قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: e.bensaed@asmarya.edu.ly

المقدمة

يعد القطاع المالي أحد أهم المكونات الأساسية في الاقتصاد، حيث يتم من خلاله تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المختلفة، سواء من خلال الجهاز المصرفي أو غيره من المؤسسات المالية، حيث ينعكس تطور القطاع المالي على الأداء الاقتصادي للبلد من خلال تعزيز توظيف الأموال وتحويلها إلى استثمارات حقيقية، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن مستوى العمق المالي يُعد من العوامل المؤثرة في قدرة النظام المالي على دعم النمو الاقتصادي، حيث يسهم تطور الخدمات المالية في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.

عليه تقوم هذه الورقة بدراسة أثر مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، وتوفير إطار تحليلي يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1984-2024) وبالتالي تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعرف على مفهوم العمق المالي وأهم مؤشراته وأثره على النمو الاقتصادي.
قياس مؤشرات العمق المالي في ليبيا.
2- بيان أثر زيادة نسب العمق المالي في المؤسسات المالية الليبية في دعم النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع معاصر وقيد الدراسة من قبل العديد من الباحثين، وتبرز أهميتها من خلال النقاط التالية:

1- إثراء الرصيد المعرفي للباحثة بتأثير العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.
2- محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.
3- إلقاء الضوء على القطاع المالي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا .
4- التعرف على مدى تطور موجودات القطاع المصرفي، وحجم الائتمان، ونسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو أثر مؤشرات العمق المالي على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما هو أثر الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا؟
2- ما هو أثر حجم أصول القطاع المصرفي على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا ؟
3- ما هو أثر حجم الائتمان على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا ؟
4- ما هو أثر عرض النقود الموسع على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات العمق المالي على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.

وتنقسم إلى:

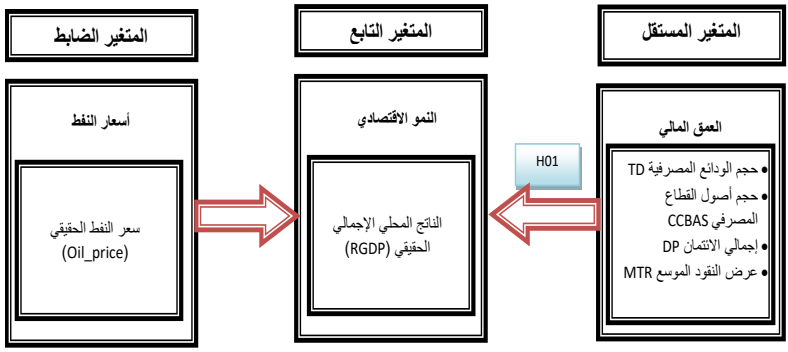
H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم أصول القطاع المصرفي على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي الائتمان على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعرض النقود الموسع على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

أنموذج الدراسة:



شكل (1): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مفهوم العمق المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال الإطار النظري للدراسة وعرض الدراسات السابقة عن طريق تجميع المادة العلمية من مصادر البيانات الثانوية، كما تم استخدام المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (1984-2024)، وتم اختيار كل من: (حجم الودائع المصرفية، حجم أصول القطاع المصرفي، إجمالي الائتمان، ونسبة التنقيد) كمؤشرات لقياس المتغير المستقل (العمق المالي)، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) تم قياسه بـ(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وقد تم تجميع البيانات والمعلومات قيد الدراسة من مصادرها الأولية المتمثلة في تقارير مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي. وتحليلها بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها الى محورين كما يلي:

المحور الأول: العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية.

المحور الثاني: تقدير العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

أولاً: العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية:

يُقصد بالعمق المالي مدى توفر الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف قطاعات المجتمع وتمكينهم من الاستفادة منها، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالعمق المالي يمكن المدخرين من الاستثمار في الأصول ذات جودة عالية، كما يسمح للمقترضين بالاستفادة من مجموعة متنوعة من خدمات التمويل المختلفة (طرشي وبوفليح، 2018).

كما يقصد به ازدياد توفر الخدمات المالية مع مجموعة واسعة من الخدمات الموجهة لجميع أفراد المجتمع ومستوياته، ويعني أيضاً زيادة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كلما زادت السيولة المتوفرة في الاقتصاد زادت فرص النمو المستمر(جوادي وضيف، 2021).

ومن منظور البنك الدولي فإن العمق المالي يشمل زيادة المخزون من الأصول المالية، أي أن العمق المالي يعني قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الموارد المالية بشكل فعال من أجل تحقيق التنمية (عزام، 2017).

فالعمق المالي هو عملية لها أبعاد متعددة تهدف إلى توسيع حجم نشاط المؤسسات المالية الوسيطة من خلال تنويع وتوسيع الخدمات والأدوات المالية التي تقدمها، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد.

ويقاس العمق المالي بمجموعة من المؤشرات منها:

أ. المؤشرات الكمية مثل:
1. نسبة السيولة (M2/GDP) وتقيس نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عبد اللطيف، 2008).
2. نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PC/ GDP): يقيس هذا المؤشر نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية (جبعي وملاوي، 2017).
3. نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (TD/ GDP) (بن براهيم، 2024).
ب. مؤشرات هيكلية تتضمن (جوادي وضيف، 2021):
1.نسبة النقد الواسع إلى النقد الضيق (M2/M1).
2.نسبة الأدوات الموجودة في سوق الأوراق المالية إلى النقد الموسع (S/M2).
3.نسبة رقم مبيعات المشتقات المالية إلى رقم أعمال المبيعات في أسواق الأدوات التقليدية (D/P).
ومؤشرات نوعية تدرس حجم وعدد الأدوات المالية المتوفرة وتكلفتها مثل: أدوات تمويل المشاريع، أدوات استثمارية، أدوات الصرف الأجنبي وإدارة المخاطر(جوادي وضيف، 2021).
وتقول النظرية بوجود أثر إيجابي للعمق المالي على النمو الاقتصادي، فكلما زاد العمق والتطور المالي في إحدى الدول، كلما زاد النمو الاقتصادي لديها (Algfais,2016). ولذلك، فأنه من المهم التأكد من وجود علاقة بين العمق المالي النمو الاقتصادي في البلد، لما يساهم فيه تحديد حجم الأثر ونوعه من صنع القرارات والسياسات المتعلقة بذلك. وقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة الاقتصادية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العالم، وفيما يلي سيتم عرض مجموعة من الدراسات الحديثة للاستفادة منها في تطوير الأساليب البحثية التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة حالة ليبيا ومقارنة النتائج مع الدراسات السابقة الأخرى:
هدفت دراسة (Agbaje, 2025) إلى فحص العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 2000–2022، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واستخدمت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي. وتم قياس العمق المالي من خلال مجموعة من المؤشرات شملت عرض النقود الواسع، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، القيمة السوقية لسوق الأسهم، المدخرات المالية، والخصوم السائلة للبنوك. وأظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن عرض النقود الواسع، والقيمة السوقية لسوق الأسهم، والمدخرات المالية، والخصوم السائلة للبنوك، كان لها أثر إيجابي ومعنوي إحصائيًا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وخلصت الدراسة إلى أن تعميق القطاع المالي يمثل عاملًا داعمًا للنمو الاقتصادي في نيجيريا، وأوصت بضرورة تبني سياسات نقدية ومالية تركز على تعزيز عمق النظام المالي وتوسيع الموارد المتاحة لدعم القطاع الحقيقي.
كما قام كل من (Huseynov & Girma, 2025) بتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 30 دولة أفريقية خلال الفترة 2000–2020 باستخدام نموذج ARD. وركز الباحثان على أربعة أبعاد للتطور المالي: التعمق المالي، والكفاءة، والسيولة، والاستقرار. وأظهرت النتائج أن الكفاءة والتعمق المالي يعززان النمو الاقتصادي، بينما تؤدي السيولة والاستقرار المالي إلى إعاقة النمو. كما وجد الباحثان أن تأثير تطور القطاع المالي على النمو يعتمد على مستوى الدخل، حيث يكون التأثير أكثر وضوحًا في الدول ذات متوسط الدخل الأعلى. وتوصلا إلى أن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تتبع نهجًا موحدًا، بل يجب مراعاة الأبعاد المختلفة للتطور المالي والسياقات الإقليمية ومستوى الدخل.
أيضاً قام كل من (Nordin& Nordin&Yusoff, 2025) بدراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول النامية وفق تصنيف البنك الدولي خلال الفترة من (2000–2022)، بالاعتماد على البيانات المقطعية واستخدام منهجية العزوم المعممة (GMM) بنوعيها الفرقية والنظامية. وتم قياس التطور المالي من خلال مؤشري الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (DCPS) والمعروض النقدي الواسع (M3)، مع تضمين متغيرات ضابطة شملت النمو السكاني، رأس المال البشري، الإنفاق الحكومي، والاستثمار الخاص. وأظهرت النتائج وجود أثر

إيجابي ومعنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تبين أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص يمثل القناة الأكثر تأثيرًا مقارنة بالمعروض النقدي، مما يعكس أهمية كفاءة تخصيص الائتمان ودور الوساطة المالية في دعم الاستثمار والنشاط الإنتاجي. كما بينت النتائج أن المتغيرات الضابطة، لاسيما رأس المال البشري والاستثمار الخاص، تسهم بدور داعم للنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن تعميق التطور المالي، ولا سيما من خلال تعزيز وصول القطاع الخاص إلى الائتمان وتحسين كفاءة النظام المصرفي، يمثل أداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية، شريطة توافر أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة.

كما قام (بن براهيم وشريقي، 2024) بدراسة وتحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2021، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)واعتمدت الدراسة على مؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي لقياس مستوى التطور المالي، في حين تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة شملت معدل الاستثمار، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم، ونسبة الإنفاق الحكومي. وأظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، إلا أن أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي جاء سلبياً، مما يعكس ضعف كفاءة النظام المالي الجزائري وعدم قدرته على توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وخلصت الدراسة إلى أن تعميق الإصلاحات المالية وتحسين كفاءة الوساطة المالية يمثلان شرطاً أساسياً لتعزيز مساهمة التطور المالي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقام (Nguyen & Pham, 2021) بدراسة دور التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تشمل: ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، بولندا، رومانيا، روسيا، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، صربيا، طاجيكستان، أوكرانيا، أوزبكستان وفيتنام، خلال الفترة من (1990-2020). باستخدام طريقة (GMM) لبيانات السلاسل الزمنية، وتم استخدام ثلاثة مقاييس مختلفة وهي التنمية المالية: نسبة المال الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مخزون القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج أن المقاييس الثلاثة للتنمية المالية تؤثر بشكل معكوس على النمو الاقتصادي في المرحلة الانتقالية للاقتصادات المدروسة، وهذا يشير إلى وجود مستوى حدّي (Threshold Level) للقنوات المالية المختلفة للتوسع بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

أما (Abdulaleem &Abdulqudus &Abdulqadir & Omotomiwa ,2021) فقد قاموا بدراسة للتعرف على أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ضمن عينة من البلدان متوسطة الدخل خلال الفترة 2005-2017. واستخدمت تقنية المتغيرات الوهمية في الانحدار بالأقل تربيع (LSDV) لتحليل بيانات Panel، وتوصلت إلى أن العمق المالي له أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتوسطة الدخل المشمولة في العينة، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي هذه الدراسة بالحاجة إلى لوائح صارمة لضمان توجيه التسهيلات الائتمانية للمؤسسات المالية المحلية نحو الاستثمارات المنتجة بدلاً من خدمة الديون.

وقام (على وأحمد، 2021) بقياس العمق المالي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2018) ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، واستخدمت لذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. كما أشارت النتائج إلى أن العمق المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير عندما يقاس بالقروض المقدمة للقطاع الخاص، وأوصت الحكومة ببذل الجهود لتحسين العمق المالي في شقه المتعلق بالسيولة، وكذلك بذل جهود خاصة لتوفير قروض للقطاع الخاص وتنمية السوق المالي.

وهدفت دراسة (ليندة وطارق، 2021) إلى قياس حجم أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من وجهة نظر القياس الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2019. واعتمدت

منهجياً على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL). وأشارت نتائج الدراسة في المدى الطويل إلى أن مؤشر عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) يؤثر إيجابيا على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بينما كان لمؤشر نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص تأثيراً سلبياً، وهو ما يعكس تبايناً في أثر مكونات العمق المالي المختلفة داخل الاقتصاد الجزائري.

كما هدفت دراسة (أنور، 2021) إلى تحديد العلاقة السببية بين العمق المالي في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1983-2019) واعتمدت منهج تحليل السلاسل الزمنية المتكاملة، مستخدمة اختبارات جذر الوحدة، التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وتشير النتائج أن الاقتصاد المصري شهد تطورا وعمقا ماليا على المستويين الكمي والكيفي، إلا أن ذلك لم ينعكس على النمو الاقتصادي حيث لا توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العمق المالي معبرا عنه بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أو النقود بمعناها الواسع أو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الحكومي والنمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل، وبالمجمل توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير للعمق المالي في مصر على النمو الاقتصادي.

وقام (جمال ومحمد، 2020) بدراسة تهدف إلى تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال الفترة (2000-2018)، واعتمدت منهجياً على نماذج بيانات السلاسل المقطعية Panel Data، وأشارت النتائج إلى أن السيولة المحلية لها أثر موجب وغير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين أن القيمة السوقية لأسواق المال لها أثر معنوي موجب، وفيما يتعلق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينت النتائج أن تحسن نشاط أسواق المال له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي. وأوصت الدراسة بتعزيز إصلاحات القطاع المصرفي ليكون أكثر نجاحا للمساهمة في النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال تنويع قدرات الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي.

وهدفت دراسة (محمد ومحمد ونبيل ،2018) إلى قياس أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1995-2015) واعتمدت منهجياً على نموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة المتباطئة (ARDL). وتوصلت إلى وجود أثر طردي معنوي إحصائيا لدرجة العمق المالي متأخرة بفترة وبفترتين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما تأثير العمق المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فغير معنوي إحصائيا في الفترة القصيرة، وفيما يتعلق بالمدى الطويل فتعتبر درجة العمق المالي المحدد الوحيد المعنوي إحصائيا الذي يؤثر إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يوجد للقطاع المالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود تباين في نتائجها بشأن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي؛ إذ توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي، في حين أشارت أخرى إلى أثر سلبي، بينما لم تجد بعض الدراسات علاقة معنوية بين المتغيرين. كما تتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة في اعتماد نموذج ARDL لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات العمق المالي والنمو الاقتصادي.

ورغم هذا الاتفاق، تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب؛ فهي تُعد –في حدود علم الباحثة– من أوائل الدراسات التي تبحث أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، وهي حالة لم تحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات رغم خصوصية الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على النفط. كما تعتمد الدراسة مجموعة متكاملة من مؤشرات العمق المالي، مع إدراج سعر النفط كمتغير ضابط يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي، وتغطي فترة زمنية طويلة (1984–2024) تشمل تحولات اقتصادية وسياسية مهمة.

وبناءً على ذلك، تتمثل الإضافة العلمية للدراسة في سد فجوة في الأدبيات المتعلقة بالحالة الليبية، من خلال تقديم تحليل قياسي طويل الأجل باستخدام نموذج ARDL، بما يوفر أساساً يمكن الاستناد إليه في الدراسات المستقبلية التي تتناول الاقتصادات الريعية المشابهة.

ثانياً: تقدير العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

سنقوم في هذه الدراسة باختبار أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL).

أ. نموذج الدراسة:

تم الاعتماد على النموذج القياسي التالي لغرض تحليل أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، مع استخدام مؤشر سعر النفط الحقيقي كمتغير ضابط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على واردات النفط بشكل أساسي، وعلى خلاف الدراسات السابقة لم يتم اعتماد النموذج اللوغاريتمي حيث أن متغيرات العمق المالي تقاس كنسب مالية في الأساس، فتحويلها إلى اللوغاريتم قد يقلل من تباينها ويضعف العلاقة طويلة الأجل. لذا تم الاعتماد على الصيغة الخطية للنموذج للحفاظ على الخصائص الإحصائية والاقتصادية للسلاسل الزمنية، وفيما يلي بيان ذلك:

$$RGDP = \alpha_0 + \alpha_1 MTR + \alpha_2 DP + \alpha_3 CCBAS + \alpha_4 TD + Oil_price + ut$$

جدول (1): متغيرات الدراسة ومصادرها

ر.م	اسم المتغير	وصف المتغير	المصدر
1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)	مجموع القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة معينة عادة سنة.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.
2	نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع (MTR)	نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج لمحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	تقارير مصرف ليبيا المركزي
3	إجمالي الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DP)	ويقيس حجم الوساطة المالية وأهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي.	تقارير مصرف ليبيا المركزي
4	نسبة الأصول المصرفية (CCBAS)	نسبة إجمالي أصول المصارف التجارية إلى إجمالي أصول المصارف التجارية وأصول المصرف المركزي.	تقارير مصرف ليبيا المركزي
5	نسبة التعامل المصرفي (TD)	مجموع ما يودعه المواطنون لدى المصارف المرخصة والعاملة داخل البلد مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	تقارير مصرف ليبيا المركزي
6	سعر النفط الحقيقي (Oil_price)	متوسط سعر برميل النفط بعد تعديله بالتضخم، ويستخدم كمؤشر للصدمات النفطية وتأثيرها على الإيرادات والنشاط الاقتصادي.	النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك (OPEC)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ب. تحليل البيانات:

في هذا الجزء يتم عرض التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث جمعت البيانات حول هذه المتغيرات للفترة من 1984 ولغاية 2024 من خلال البيانات المنشورة في البنك

الدولي ونظمة أوبك والنشرات الاقتصادية والكتيبات الإحصائية التي يصدرها البنك المركزي في ليبيا، وبلغ حجم العينة 41 مشاهدة لكل متغير.

1.وصف متغيرات الدراسة:

فيما يلي التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (1984-2024):

جدول (2): وصف متغيرات الدراسة

OILP	MTR	DP	CCBAS	TD	RGDP	
55.05146	0.707011	0.118709	0.393227	0.458282	87789.51	Mean
48.64000	0.672052	0.065582	0.401362	0.109941	83356.20	Median
106.3400	1.929501	0.384880	0.576196	1.723996	125947.1	Maximum
19.20000	0.249004	0.023034	0.089580	0.037869	61836.60	Minimum
26.54954	0.325938	0.100297	0.113686	0.524864	17707.63	Std. Dev.
2257.110	28.98747	4.867055	16.12230	18.78957	3599370.	Sum
28195.13	4.249412	0.402379	0.516985	11.01927	1.25E+10	Sum Sq. Dev.
41						Observations

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، نحو (87,789) مليون دينار ليبي تقريبًا، مع انحراف معياري مرتفع نسبيًا (17,707) مليون دينار، وهو ما يعكس تقلب النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهذا يتماشى مع الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي واعتماده الكبير على القطاع النفطي، والفجوة بين الحد الأدنى (61,836) مليون دينار والحد الأقصى (125,947) مليون دينار تؤكد تعرض الاقتصاد لصدمات دورية، سواء نتيجة تقلبات أسعار النفط أو الاضطرابات السياسية. وبلغ متوسط نسبة التعامل المصرفي (TD) (0.458)، والوسيط (0.109)، وهو ما يشير إلى وجود توزيع غير متماثل يميل إلى اليمين (right-skewed)، حيث ارتفعت القيم بشكل كبير في السنوات الأخيرة، كما أن الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا (0.525) واتساع المدى بين الحد الأدنى (0.038) والحد الأقصى (1.724) يعكسان تحولات حادة في درجة الاعتماد على الجهاز المصرفي، خاصة في فترات الأزمات النقدية وتغير سياسات سعر الصرف. وبلغ متوسط نسبة الأصول المصرفية (CCBAS) (0.393), وانحراف معياري محدود نسبياً(0.114). وبلغ متوسط إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، (0.119)، والوسيط (0.066)، وهو ما يعكس انحراف موجب في التوزيع نتيجة ارتفاعات ملحوظة في السنوات الأخيرة. ويُظهر الانحراف المعياري (0.100) مدى تقلب الائتمان المصرفي كنسبة إلى الناتج، بما يعكس تأثره بالصدمات الاقتصادية وانكماش الناتج في بعض الفترات، أكثر من كونه ناتجًا عن توسع هيكلي مستدام في التمويل المصرفي.

أما نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع (MTR)، فقد سجلت متوسطًا قدره (0.707)، مع مدى واسع يمتد من (0.249) إلى (1.930)، وانحراف معياري قدره (0.326)، ما يشير إلى تقلبات نقدية واضحة خلال الفترة. وبلغ متوسط سعر النفط (OILP) (55.05) دولارًا، بانحراف معياري مرتفع (26.55)، ومدى واسع بين (19.2) و(106.3) دولار، ما يؤكد الطبيعة الدورية والتقلبية لسوق النفط العالمي.

2. تطور مؤشرات العمق المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة:

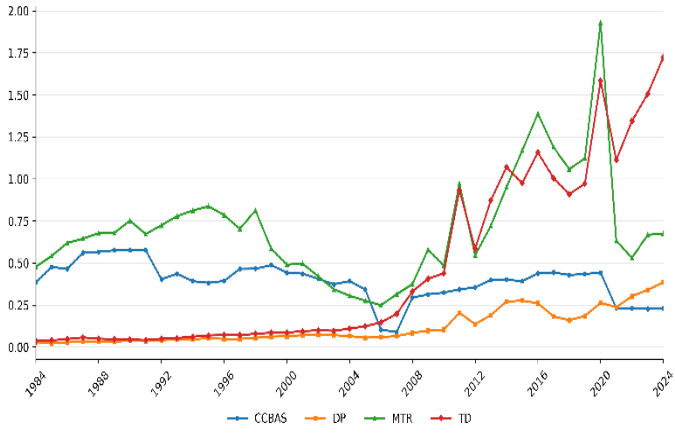
فيما يلي تحليل تطور مؤشرات العمق المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة (1984-2024):

يعكس تطور نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (CCBAS) مسار غير مستقر للعمق المالي في ليبيا، فقد سجل هذا المؤشر مستويات متوسطة خلال (1984–2005)، بما يعكس وجود قطاع مصرفي قائم لكنه محدود الفاعلية في الوساطة المالية. ويلاحظ تراجع حاد في 2006–2007. وبعد 2011، لم يشهد المؤشر قفزات استثنائية مقارنة ببقية المؤشرات، ما يدل على أن التوسع النقدي اللاحق للأزمات لم يقترن بتعاظم حقيقي في القاعدة المؤسسية للأصول المصرفية.

وظل مؤشر إجمالي الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DP) منخفض نسبيًا حتى نهاية العقد الأول من الألفية، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الريعي حيث لا يعتمد بشكل كبير على التمويل المصرفي في تحريك النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا المؤشر شهد ارتفاعًا ملحوظًا بعد (2011)، وهو ويُفسَّر هذا الارتفاع بانكماش الناتج المحلي نتيجة توقف إنتاج النفط، وليس بالتّوسع فعلي في الائتمان. وفي السنوات الأخيرة، واصل المؤشر اتجاهه الصعودي، إلا أن هذا الارتفاع يظل مقيدًا بضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص.

ويوضح مؤشر نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع (MTR) الطابع النقدي للعمق المالي في ليبيا. وقد سجل مستويات مرتفعة نسبيًا خلال التسعينات، في ظل توسع إنفاق عام لا يقابله توسع إنتاجي مماثل. وبعد 2011، شهد المؤشر قفزات حادة، لا سيما خلال أزمة الانقسام المؤسسي وأزمة السيولة، حيث بلغ ذروته في 2016 ثم مجددًا في 2020 أثناء جائحة كورونا. ويعكس ذلك توسعًا نقديًا كبيرًا مدفوعًا بتمويل الإنفاق العام، ومنح الدعم مثل منحة أرباب الأسر، وتداعيات تراجع الإيرادات النفطية. وبالتالي فإن ارتفاع MTR في فترات الأزمات يعكس في جزء معتبر منه توسعًا نقديًا تضخميًا وتأثيرات انكماش الناتج، أكثر من كونه عمقًا ماليًا يعزز كفاءة الوساطة المالية.

وشهدت نسبة التعامل المصرفي (TD) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، خصوصًا بعد 2006، ثم بشكل أكثر حدة عقب 2011. وقد ارتبط هذا الارتفاع بتزايد الاعتماد على الجهاز المصرفي في تنفيذ السياسات الحكومية، مثل بطاقات الأغراض الشخصية، وتنظيم بيع النقد الأجنبي، وفرض روسم على مبيعات العملة الأجنبية في 2018، إضافة إلى إجراءات تقييد السحب خلال أزمة السيولة. كما ارتفع المؤشر خلال جائحة كورونا وما تلاها، في ظل توسع المعاملات المصرفية المرتبطة بالتحويلات والدعم النقدي. غير أن هذا التصاعد لا يعكس بالضرورة عميقًا ماليًا نوعيًا، بل يعبر عن انتقال قسري للمعاملات إلى القنوات المصرفية نتيجة القيود والسياسات التنظيمية.



شكل (2): مؤشرات العمق المالي في ليبيا (1984-2024)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على البيانات المستخدمة في البحث

3. اختبارات جذر الوحدة لقياس استقرارية للسلاسل الزمنية:

فيما يلي جداول نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فلور الموسع (ADF Test):

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

النتيجة	Intercept & Trend				المتغير
	At First Difference		At Level		
	P-Value	t-Statistic	P-Value	t-Statistic	
I(1)	*0.0000	9.4776-	0.0799	3.3056-	RGDP
I(1)	*0.0015	5.0414-	0.9999	1.2617-	TD
I(1)	*0.0001	5.9566-	0.2409	2.7030-	CCBAS
I(1)	*0.0000	6.7163-	0.7645	1.6263-	DP
I(0)	-	-	*0.0285	3.8259-	MTR
I(1)	*0.0000	6.5719-	0.1081	3.1548-	OILP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

تشير القيمة الاحتمالية لكل اختبار أن السلسلة الزمنية لمتغير نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع (MTR) مستقرة عند المستوى حيث كانت قيمة (p-value) (0.0285) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أي البيانات مستقرة عند المستوى، أما سلاسل متغيرات (TD, CCBAS, DP, OILPRGDB,) فهي غير مستقرة عند المستوى حيث كانت (p-value) لكل منها أكبر من مستوى المعنوية (0.05) أي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة وبالتالي يمكن القول بعدم استقرارية البيانات عند المستوى، عليه تم أخذ الفرق الأول لهذه السلاسل وأوضحت النتائج أن القيمة الاحتمالية لكل منها أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أي أن البيانات مستقرة عند الفرق الأول. وبما أن تحليل (ARDL) يسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات ذات رتب تكامل عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1) ولا توجد سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، مما يعزز الاستمرار في تقدير النموذج.

تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

يوضح الجدول (4) محتويات اختبار اختيار فترة الإبطاء المثلى وذلك من خلال ثلاثة معايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) وقد اتفقت جميعها على اختيار فترة إبطاء (Lag 4) وعليه تم اختيار أربع فترات إبطاء لتقدير التكامل المشترك كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول (4): نتائج اختبارات اختيار فترات الإبطاء للمتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
24.75139	24.92052	24.65929	2063.392	NA	0
18.99240	20.17634	18.34773	3.850288	247.7253	1
19.17762	21.37636	17.98037	3.128981	55.51925	2
18.53022	21.74377	16.78040	1.493101	56.62651	3
15.31510*	19.54345*	13.01270*	0.103385*	68.56370*	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

1.اختبار وجود علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات:

تم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي عن طريق التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds Test)، وتنص فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وترفض إذا كانت قيمة **F-Statistics** أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة. والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات منهج الحدود:

جدول (5): نتائج اختبارات منهج الحدود لنموذج (ARDL)

القيم الحرجة 1%		القيم الحرجة 5%		القيم الحرجة 10%		نموذج ARDL(4, 0, 4, 1, 4, 4) للفترة (1984-2024)	
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	37	Actual Sample Size
						n=40	Finite Sample
5.256	3.657	3.92	2.734	3.353	2.306	14.136545	F-Statistics

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10

يتبين من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة بلغت (14.1365) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى لجميع الحدود التي حددها (Pearson)، مما يعني انه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن متغيرات الدراسة هي متغيرات متكاملة ويتحقق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوي معنوية 10% 5% 1%. وعليه يمكن الانتقال إلى الخطوة التالية وهي تقدير معلمات هذه المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير للنموذج المقدر.

تقدير العلاقات في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL:

أولاً: علاقة الأجل الطويل (ARDL Long Run Form):

يتضح من خلال الجدول (6) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.9875، مما يعني أن العمق المالي يفسر حوالي 98.75% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، في حين تُعزى النسبة المتبقية البالغة 1.25% إلى عوامل أخرى لم تُدرج ضمن النموذج. كما تشير القيمة الاحتمالية لاختبارF البالغة (0.000) إلى أن النموذج الإحصائي معنوي عند مستوى دلالة (0.05)، كذلك تشير إحصاءة دوربن–واتسون (1.998) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي جوهرية في البواقي، مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتشير نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL(4,0,4,1,4,4) خلال الفترة (1984–2024) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشرات العمق المالي، حيث أظهرت نسبة التعامل المصرفي (TD) أثرًا موجبًا قيمته (34058.76) بمستوى معنوية (0.0061) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن ارتفاع درجة الاعتماد على الجهاز المصرفي يرتبط بزيادة الناتج الحقيقي في الأجل الطويل، ويعكس ذلك أهمية توسع القنوات المصرفية في دعم النشاط الاقتصادي، عن طريق تسهيل المعاملات أو تحسين تعبئة المدخرات، مما يشير إلى أن تعميق الاستخدام المصرفي يمثل أحد المسارات الداعمة للنمو الاقتصادي في ليبيا.

جدول (6): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

2024-1984		ARDL Model (4, 0, 4, 1, 4, 4)	
Variable	Coeff.	T-stat	Prob.
TD	34058.76	3.223886	0.0061
CCBAS	-49963.85	-2.989231	0.0098
DP	-166227.8	-2.628592	0.0198
MTR	-26298.70	-2.495062	0.0257
OILP	205.2299	1.354568	0.1970
C	124621.3	11.46720	0.0000
R-squared	0.987507		
F-statistic	50.29986		
Prob(Fstatistic)	0.000000		
DurbinWatson stat	1.997649		
معادلة نموذج ARDL	EC = RGDP - (34058.7577*TD -49963.8471*CCBAS - 166227.7595*DP -26298.6985*MTR + 205.2299*OILP + 124621.3334)		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10

وأظهرت نسبة الأصول المصرفية (CCBAS) أثرًا سالبًا قيمته (49963.85-) بمستوى معنوية (0.0098)، كما أظهرت نسبة وإجمالي الائتمان إلى الناتج (DP) أثرًا سالبًا أيضاً قيمته (-166227.8) بمستوى معنوية (0.0198) وكلاهما أقل من مستوى المعنوية. ويفسر ذلك بأن التوسع في الأصول أو الائتمان لم يُوجَّه نحو قطاعات إنتاجية مولدة للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف كفاءة الوساطة المالية بدلًا من العمق الحقيقي.

أما نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع (MTR)، فقد جاءت بمعامل سالب قيمته (26298.70-) بمستوى معنوية (0.0257) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويشير ذلك إلى أن التوسع النقدي في الأجل الطويل يرتبط بانخفاض الناتج الحقيقي. ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة كانت ذات طابع تضخمي وتمويلي للأزمات، وليست ناتجة عن توسع فعلي في الإنتاج.

أما سعر النفط (OILP) فلم يظهر أثر معنوي في الأجل الطويل حيث بلغت (P-value) عنده (0.1970)، ويشير ذلك إلى أن التغير في أسعار للنفط العالمية لا ينتقل مباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إطار العلاقة طويلة الأجل، وهو ما يمكن تفسيره بأن أثر النفط في ليبيا يعتمد بدرجة أكبر على حجم الإنتاج منه على الأسعار العالمية للنفط.

ثانياً: علاقة الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (ARDL Error Correction Regression):

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضحة في الجدول (7) إلى أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) كان سالبًا ومعنويًا عند مستوى دلالة أقل من 1%، حيث بلغت قيمته (-0.9307). وهذا يعني أنه يتم تصحيح نحو 93% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل خلال سنة واحدة، وهو ما يؤكد قوة العلاقة التوازنية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي.

جدول (7): نتائج تقدير علاقة نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

2024-1984	ARDL Model (4, 0, 4, 1, 4, 4)		
Variable	Coeff.	T-stat	Prob.
D(RGDP(-1))	0.191863	3.147706	0.0071
D(RGDP(-2))	0.401998	6.496422	0.0000
D(RGDP(-3))	0.306656	5.469949	0.0001
D(CCBAS)	-4218.933	-0.580218	0.5710
D(CCBAS(-1))	32235.35	3.862749	0.0017
D(CCBAS(-2))	25959.24	2.947476	0.0106
D(CCBAS(-3))	-15896.53	-1.991431	0.0663
D(DP)	-514171.1	-18.38960	0.0000
D(MTR)	-14609.71	-4.870094	0.0002
D(MTR(-1))	-2442.958	-0.718636	0.4842
D(MTR(-2))	16216.15	4.576210	0.0004
D(MTR(-3))	19525.35	5.496778	0.0001
D(OILP)	102.5696	2.234377	0.0423
D(OILP(-1))	-42.77062	-0.962999	0.3519
D(OILP(-2))	316.8269	7.992186	0.0000
D(OILP(-3))	178.0023	3.365436	0.0046
CointEq(-1)*	-0.930725	-11.88972	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10

أما على مستوى الأجل القصير، تظهر القيم المتأخرة للفروق الأولى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP معنوية وإيجابية حتى الإبطاء الثالث، أي أن النمو الحالي يتأثر إيجابيًا بأدائه في السنوات السابقة، وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية للنشاط الاقتصادي. وبالنسبة لمؤشر الأصول المصرفية (CCBAS)، فقد جاءت الإبطاءات الأولى والثانية موجبة ومعنوية، ويشير ذلك إلى أن أثر التغير في حجم الأصول المصرفية لا ينتقل فورًا إلى الناتج، بل يظهر بعد فترة زمنية قصيرة، أما نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP)، فقد كان تأثيرها سالبًا ومعنويًا في الأجل القصير، وهو ما يتسق مع نتائج الأجل الطويل. وأما نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع (MTR)،

كان تأثيرها المعاصر سالبًا ومعنويًا، بينما ظهرت آثار موجبة ومعنوية عند الإبطاء الثاني والثالث. أما أسعار النفط (OILP) فقد أظهرت علاقة موجبة ومعنوية في بعض الإبطاءات القصيرة، رغم عدم معنويتها في الأجل الطويل. ويشير ذلك إلى أن صدمات أسعار النفط تؤثر على الناتج الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير، إلا أن هذا الأثر لا يترسخ كعلاقة توازنية طويلة الأجل، ويُفسَّر ذلك بأن الاقتصاد الليبي يتأثر بتقلبات الإنتاج والانقطاعات السياسية بصورة أكبر من تأثره بالأسعار وحدها.

4. اختبارات جودة النموذج:

تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من ملائمة النموذج المدروس لقياس المعلمات المقدرة في الأجلين الطويل والقصير لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك تم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey: LM test، اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)، اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)، اختبار التغير الهيكلي (Ramsey RESET)، واختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM وCUSUMSQ)، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (8): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج (ARDL)

Diagnostics Tests		
Type of Test	F-Statistic	P-Value
Serial Correlation/L M Test	1.20E-07	0.9995
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.247741	0.6098
Normality Test Jarque-Bera Test	0.376519	0.828400
Ramsey RESET Test	2.889669	0.1129
CUSUM Test	Stable	
CUSUMSQ Test	Stable	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-views 10

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الموضحة في الجدول السابق إلى تمتع النموذج بخصائص إحصائية جيدة تجعله صالحًا للتفسير والاستدلال الاقتصادي.

أولا: اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

بلغت القيمة الاحتمالية (P-Value) لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي (0.9995) وهي غير معنوية عند مستوى (0.05). وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء من الدرجة الثانية.، مما يدل على أن الإبطاءات المختارة كانت كافية لامتصاص الأثر الزمني في السلاسل.

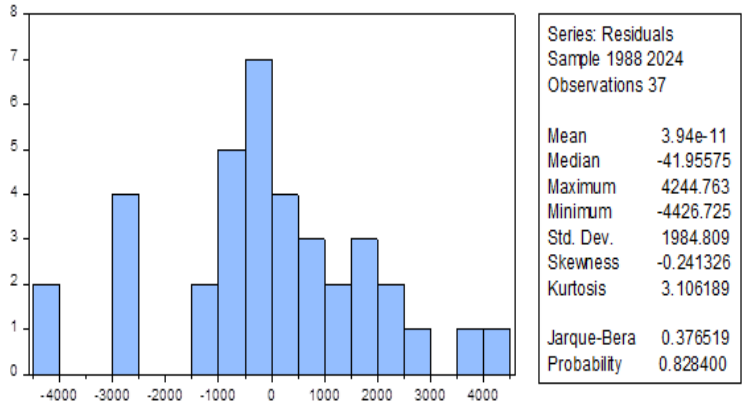
ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

بلغت القيمة الاحتمالية (P-Value) لاختبار تجانس التباين (0.6098) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تباين متغير في البواقي، وبالتالي فإن تقديرات النموذج لا تعاني من تشوهات ناجمة عن عدم استقرار التباين عبر الزمن.

رابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

يتضح من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) تساوي (0.828400) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي تُقبل الفرضية القائلة بأن الأخطاء

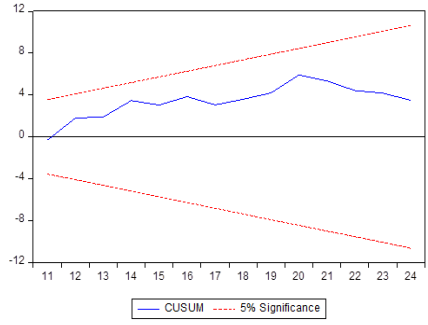
العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز كفاءة الاستدلال الإحصائي واختبارات المعنوية المرتبطة بالمعاملات التقدير. والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:



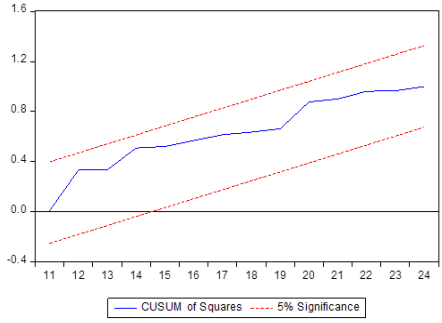
شكل (3): اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10

خامساً: اختبار التغير الهيكلي (Ramsey RESET):
تشير النتائج إلى عدم وجود مشكلة تغير هيكلي في النموذج، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P-Value) لاختبار رامزي (Ramsey RESET) (0.1129) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل هيكلية.

سادساً: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:
تُظهر اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM وCUSUMSQ) أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة، إذ بقيت إحصاءات الاختبارين ضمن الحدود الحرجة، مما يشير إلى ثبات معاملات النموذج وعدم تعرضها لتغيرات هيكلية جوهرية تؤثر على موثوقية النتائج. والشكلين التاليين يوضحان نتائج كلا الاختبارين:



الشكل (4): نتائج اختبار CUSUM
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10



الشكل (5): نتائج اختبار CUSUMSQ
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 10

اختبار الفرضية الرئيسة:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات العمق المالي على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.

أظهرت نتائج التقدير وجود معاملات معنوية إحصائيًا لعدد من مؤشرات العمق المالي في الأجل الطويل (TD، CCBAS، DP، MTR)، حيث جاءت قيم الاحتمال أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المؤشرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر معنوي لمؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.

اختبار الفرضيات الفرعية

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

أظهرت النتائج أن معامل الودائع المصرفية جاء موجبًا ومعنويًا إحصائيًا ($p = 0.0061 < 0.05$)، بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى (H01-1) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي موجب للودائع المصرفية على النمو الاقتصادي.

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم أصول القطاع المصرفي على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

جاء معامل أصول القطاع المصرفي سالبًا ومعنويًا إحصائيًا ($p = 0.0098 < 0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (H01-2) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي لحجم أصول القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي الائتمان على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

أظهرت النتائج أن معامل الائتمان جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا ($p = 0.0198 < 0.05$)، لذا يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة (H01-3) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي لإجمالي الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعرض النقود الموسع على معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.

جاء معامل عرض النقود الموسع سالبًا ومعنويًا إحصائيًا ($p = 0.0257 < 0.05$)، وهو ما يدل على وجود أثر طويل الأجل معنوي. وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة (H01-4) وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي لعرض النقود الموسع على النمو الاقتصادي في ليبيا.

النتائج:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشرات العمق المالي في ليبيا، وهو ما أكدته معنوية معلمة تصحيح الخطأ وسرعة التعديل المرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (بن براهيم وشريقي، 2024)، (على وأحمد، 2021)، (ليندة وطارق، 2021)، (Agbaje، 2025).

2. وجود أثر موجب ومعنوي لنسبة التعامل المصرفي (TD) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن تعميق استخدام الجهاز المصرفي وتعزيز القنوات الرسمية للمعاملات المالية يسهم في دعم النشاط الاقتصادي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (محمد ومحمد ونبيل، 2018)، (على وأحمد، 2021)، (Yusoff وآخرون، 2025)، (Agbaje، 2025).

3. وجود أثر سالب ومعنوي لكل من لحجم أصول القطاع المصرفي (CCBAS) وإجمالي الائتمان المصرفي (DP) وعرض النقود الموسع (MTR) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل، مما يشير إلى أن التوسع الائتماني والنقدي في ليبيا لم يكن موجَّهًا بكفاءة نحو

قطاعات إنتاجية، ومن حيث تأثير حجم أصول القطاع المصرفي (CCBAS) اتفقت هذه الدراسة مع (بن براهيم وشريقي، 2024)، (Nguyen & Pham، 2021)، في حين واختلفت مع دراستي (Yusoff وآخرون، 2025)، و(Agbaje، 2025) حيث وجدتا أثرًا إيجابيًا لمؤشرات هيكل القطاع المصرفي المماثلة. وفيما يتعلق بتأثير إجمالي الائتمان (DP) اتفقت هذه الدراسة مع دراستي (ليندة وطارق، 2021)، و(Abdulaleem وآخرون، 2021)، واختلفت مع دراسة (Yusoff وآخرون، 2025) حيث اعتبرت الائتمان الموجه للقطاع الخاص العامل الأكثر إيجابية وتأثيرًا؛ وكذلك (على وأحمد، 2021) و(محمد ومحمد ونبيل، 2018). وفيما يخص نتيجة تأثير عرض النقود الموسع (MTR) اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Nguyen & Pham، 2021) حيث وجدت تأثيرًا عكسيًا لنسبة النقد الواسع؛ وكذلك (بن براهيم وشريقي، 2024)، واختلفت مع دراستي (ليندة وطارق، 2021)، (Agbaje، 2025) حيث وجدتا أثرًا إيجابيًا لمؤشر عرض النقود الواسع على مؤشرات النمو الاقتصادي.

عدم وجود أثر معنوي لسعر النفط في الأجل الطويل ووجوده معنوياً في الأجل القصير، مما يدل على أن صدمات أسعار النفط تؤثر بشكل آني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكنها لا تتحول إلى علاقة نمو مستقرة في الأجل الطويل، مما يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد

4.على حجم الإنتاج أكثر من السعر، وهذه نتيجة مستقلة عن الدراسات السابقة لخصوصية الاقتصاد الليبي المعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط.

التوصيات:

1. توصي الدراسة مصرف ليبيا المركزي بتعزيز جودة الوساطة المالية، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بدلًا من الاقتصار على التمويل قصير الأجل.

2. إعادة هيكلة سياسات التوسع النقدي بما يتوافق مع معدل النمو الحقيقي، والحد من الضغوط التضخمية التي قد تضعف أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي.

3. تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي للمصارف، من خلال توسيع قاعدة الحسابات المصرفية وتحسين البنية التحتية وأنظمة الدفع الإلكتروني، نظرًا لثبوت الأثر الإيجابي لنسبة التعامل المصرفي على النمو الاقتصادي.

4. تبني استراتيجيات تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط، بما يوطِّد علاقة أكثر استدامة بين القطاع المالي والنشاط الاقتصادي الحقيقي .

المصادر والمراجع:

البنك الدولي. (د.ت). مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators). مجموعة البنك الدولي. تم الاسترجاع في 7 فبراير 2026، من https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

المصرف المركزي الليبي. (2025). النشرة الاقتصادية للربع الرابع 2024. تم الاسترجاع من https://www.cbl.gov.ly/economic-bulletin/

مصرف ليبيا المركزي. (2025). كتيب الإحصاءات النقدية 1966–2024. https://cbl.gov.ly/micifaf/2025/07/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A-1966-2024.pdf

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). (2024). النشرة الإحصائية السنوية – أسعار النفط. أوبك. تم الاسترجاع في 7 فبراير 2026، من https://publications.opec.org/asb/archive/chapter/123/2138/2143

بخوش ليندة، & خاطر طارق. (2021). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2019 باستخدام نموذج ARDL. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(1)، 97–114. https://asjp.cerist.dz/en/article/157647

بن براهيم فاطمة، & شريقي سام. (2024). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2021: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL (رسالة ماجستير). المركز الجامعي مغنية. https://dspace.cu-maghnia.dz/items/5696713a-a046-444c-8ea6-441e0897fd05/full

جبعي أحمد، & ملاوي أحمد. (2017). أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية (1980–2015). مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 5(1)، 35–53. https://digitalcommons.aaru.edu.jo/ptuk/vol5/iss1/3/

جوادي علي، & ضيف أحمد. (2021). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2018. مجلة الاقتصاد الجديد، 12(3)، 524–541. https://asjp.cerist.dz/en/article/164562

الجويني جمال، & موعش امحمد. (2020). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي. دراسات اقتصادية، (72). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/impact-development-financial-sector-economic-growth-arab-countries.pdf

الخليفة محمد الحسن. (2011). مفهوم التعمق المالي. مجلة المصرفي، (62)، 38–39. https://search.emarefa.net/detail/BIM-297059

طرشي محمد، ترقو محمد، & بوفليح نبيل. (2018). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2015. مجلة دفاتر (CREAD)، 34(4)، 109-137. https://asjp.cerist.dz/en/article/101250

عبد اللطيف مصيطفى. (2008). الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. مجلة الباحث، (6)، 117–128. https://asjp.cerist.dz/en/article/828

عزام أشرف. (2017). مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة فلسطين (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة). [رسالة ماجستير غير منشورة].

عطية علي، & الدلعاب أبوبكر. (2025). تقدير آثار مؤشرات العمق المالي المصرفي على قطاع الأعمال في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(1). https://doi.org/10.37375/esj.v8i1.3261

النقيب أنور محمود عبد العال. (2021). العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2(2)، 1114–1144. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1464356

Abdulaleem, I., Abdulqudus, I., Abdulqadir, I., & Adenubi, O. (2021). What is the impact of financial depth on economic growth within middle-income countries? International Journal of Research in Business and Social Science, 10(1), 122–130. https://doi.org/10.20525/ijrbs.v10i1.1007

Agbaje, A. B. (2025). Financial deepening and economic growth: A nexus. Discovery, 61, e10d1537. https://doi.org/10.54905/disssi.v61i337.e10d1537

Alghfais, M. (2016). Comparative analysis: The impact of financial sector development on economic growth in the non-oil sector in Saudi Arabia (Working Paper No. WP/16/5). Saudi Arabian Monetary Agency. https://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicResearch/WorkingPapers/Impact%20of%20Financial%20Sector%20Development%20on%20Economic%20Growth.pdf

Girma, A. G., & Huseynov, F. (2025). Multidimensional analysis of finance–growth nexus in Africa: Evidence from a panel ARDL model. Journal of Economics and Finance, 49, 429–449. https://doi.org/10.1007/s12197-025-09712-2

Nguyen, P. T., & Pham, T. T. (2021). The impact of financial development on economic growth: Empirical evidence from transitional economies. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(11), 191–201. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no11.0191

Yusoff, N. M., Nordin, N., & Nordin, N. (2025). The impact of financial development on economic growth: Empirical evidence from selected developing countries. International Journal of Islamic Economics and Finance Research, 8(2), 180–195. https://doi.org/10.53840/ijiefer247